

اسم المقال: ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط وبحر إيجه بين الدبلوماسية والعسكرة

اسم الكاتب: محمد أمين صبيحه

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/8572>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/11 23:39 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم
القانونية



المجلد 20، العدد 1

شعبان 1444 هـ / مارس 2023 م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط وبحر إيجه بين الدبلوماسية والعسكرة

محمد أمين صبيحه⁽¹⁾

تاريخ القبول: 2022-04-5

تاريخ الاستلام: 2020-12-11

ملخص البحث:

بعد أن كان البحر مجالاً يفصل الدول ويُبعدّها عن بعضها بعضاً، بات البحر أهم مجال للتقريب فيما بينها؛ نتيجة لذلك عُقدت في هذا الشأن اتفاقيات دولية عديدة لترسيم الحدود البحرية وتجنب النزاعات المسلحة، كاتفاقية جنيف سنة 1958م واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة 1982م التي كان لها دور مهم في حل إشكالية تحديد المناطق البحرية بين الدول الساحلية وتقسيمها.

ظهر الصراع مجدداً على ثروات الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجه، وتشير تقديرات أولية إلى أن شرق المتوسط يحتوي على ثالث أكبر تجمع للغاز في العالم بعد الخليج وبحر قزوين؛ إذ أعلنت تركيا عن مواصلتها التنقيب عن النفط والغاز في المناطق المتنازع عنها ووصلت إلى ليبيا، رغم تهديدات الدول الأوروبية لها، وتحذير الدول العربية لها، وهذا أدى إلى إبرام اتفاقيات ثنائية وعقد مؤتمرات جماعية عربياً وأوروبياً والقيام بمناورات عسكرية، كما هو الحال في الإمارات العربية المتحدة ومصر واليونان وقبرص.

الكلمات الدالة: شرق المتوسط، بحر إيجه، الإمارات، تركيا.

(1) كلية الحقوق - جامعة حلب (حلب - سوريا)

المقدمة:

الإقليم البحري لم يعد مقتصرًا على المياه الداخلية والبحر الإقليمي، إنما امتد ليشمل مجالات بحرية جديدة لم تكن تعد كذلك قبل توقيع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 كالمنطقة الاقتصادية والجرف القاري اللذين يمتدان حتى مسافة مائتي ميل من خطوط الأساس، وحتى الوقت الراهن معظم الدول لم تحدد حدودها البحرية بشكل كاف بل إن خلق مجالات بحرية جديدة في الاتفاقية اقتضى من جميع الدول إعادة التحديد.

تشكل الامتدادات البحرية للدول أهمية قصوى لارتباطها بالمصالح الحيوية العليا للدولة من الناحية الاقتصادية والعسكرية والأمنية ولأهميتها القومية؛ الأمر الذي يجعل المنازعات الناجمة عن تحديدها بين الدول لا تتميز بكثرتها وتنوعها بتنوع تقسيمات البحر من الناحية القانونية فحسب، بل بتشابكها وتعقيدها لارتباطها بمسائل اقتصادية وسياسية وبالعوامل الجيولوجية والجغرافية في المنطقة التي يتم تحديد الحدود البحرية فيها؛ أضف إلى ذلك النقاط القانونية التي تثيرها عملية التحديد، وهذا ما يجعل هذه المنازعات خطيرة بأن تتطور -في حال عدم الاتفاق- إلى نزاعات مسلحة.

إشكالية البحث: يطرح البحث عدة تساؤلات حقيقية هي:

- ما مدى فعالية اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين دول شرق المتوسط كرد فعل على التوسع التركي؟
- ما دور منتدى غاز شرق المتوسط كورقة ضغط فعالة بعد تحوله لمنظمة إقليمية؟
- ما مدى قانونية ما يسمى بـ (بحرنة) تركيا والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وهل فعلاً سيكون له صفة الإلزام للغير؟
- ويثور التساؤل: هل قانون البحار ملزم لتركيا رغم عدم توقيعها على اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982؟
- ما مدى نجاح المناورات العسكرية بين الإمارات العربية المتحدة والدول الأخرى في شرق المتوسط لإيقاف التوغل التركي في المنطقة؟

أهمية البحث: تأتي أهمية الصراع في منطقة شرق البحر المتوسط بأنه يتحكم بالتطورات الإقليمية في منطقة غرب آسيا، بدءاً من السياسات العسكرية ووصولاً إلى العلاقات الاقتصادية، ولعل الصراع المتواصل في ليبيا على الثروة والنفوذ والموقع الهام بين أطراف محلية وأخرى إقليمية ودولية قد فتح الباب على صراع أكبر في منطقة شرق المتوسط، وإعطاء تركيا لنفسها امتيازات بمخالفة القوانين البحرية الدولية.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

- إلقاء الضوء على أهمية منطقة شرق المتوسط بما تحويه من مكامن الثروة.
- إلقاء الضوء على أهمية اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية.
- تبيان أهمية الدور المركزي للإمارات العربية المتحدة في صون الأمن القومي العربي.
- تبيان مدى قانونية التوسع التركي، ومدى مراعاته للاتفاقيات الدولية.
- التأكيد على أن سلاحى الدبلوماسية والعسكرة وجهان لعملة واحدة في حل أي نزاع بحري مستقبلي.

مكان وزمان البحث: تم إعداد هذا البحث في الجمهورية العربية السورية، والاستفادة من الكتب الموجودة في الكليات القانونية في عدة محافظات، وقد استغرق هذا البحث حوالي سبعة أشهر.

منهج البحث: المنهج التحليلي وذلك بهدف تحليل نصوص القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية للوصول للنتائج المرجوة، والمنهج التاريخ بالعودة لبعض الحوادث التاريخية التي تدعم البحث بالشواهد.

خطة البحث

- **المبحث الأول: الصراع الجيواستراتيجي على منابع الطاقة**
- **المطلب الأول: الصراع اليوناني – التركي**
- **المطلب الثاني: بحرنة تركيا**
- **المبحث الثاني: ترسيم الحدود البحرية بين الاتفاقيات السلمية والمناورات العسكرية**
- **المطلب الأول: اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية بين المفاوضات والتهديدات**
- **المطلب الثاني: الدور المحوري للإمارات العربية المتحدة في ظل التقارب التركي- الليبي**

المبحث الأول: الصراع الجيواستراتيجي على منابع الطاقة

يضم بحر إيجه ما يقارب ثلاثة آلاف جزيرة بأحجام ومساحات متفاوتة، واحد وعشرون منها تكاد تغلق بوابه إيجه على المتوسط، وكانت تركيا أُجبرت على الاعتراف بسيادة اليونان على عدد من هذه الجزر في اتفاقية لوزان⁽¹⁾ عام 1923، التي وضعت نهاية الحرب العالمية الأولى بين تركيا والحلفاء ونهاية لحرب الاستقلال، ومن ثم إعلان الجمهورية التركية.

مجموعة جزر الديكاكينيز⁽²⁾، كانت إيطاليا سيطرت عليها خلال الحرب العثمانية - الإيطالية حول ليبيا في عام 1911، واعترفت تركيا بهذه السيطرة في لوزان في نهاية الحرب العالمية الثانية؛ إذ تنازلت إيطاليا المهزومة لليونان عن هذه الجزر.

المطلب الأول: الصراع اليوناني - التركي

خلفية هذا النزاع تعود إلى تأكيد تركيا على حقوقها في المناطق البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط، لعود من الزمن ظلت أنقرة مستاءة من عدم استفادتها من الموارد الطبيعية للجزر اليونانية الواقعة قبالة ساحل بحر إيجه التركي.

أولاً- الحدود البحرية التركية - اليونانية:

بعد تحديدها بنحو 3/ ميل باتفاقية لوزان، تم رفع حدود المياه الإقليمية اليونانية في 1963 إلى 6/ ميل مما يضمن لليونان حوالي 35% من بحر إيجه⁽³⁾، بينما تركيا ومنذ مدة طويلة لا تملك أي نص تشريعي فيما يخص هذه المياه الإقليمية، لكنها تمارس غالباً حدود 3/ ميل.

في عام 1963 رفعت حدود بحرها الإقليمية مياهها إلى 6 ميل، المادة 2 من القانون رقم (476) تحدد أن شاسعة البحر الإقليمية التركي تجاه الدول التي لها بحر إقليمي أكبر محددة تبعاً لمبدأ التبادل⁽⁴⁾.

(1) سميت بمعاهدة لوزان الثانية، تم التوقيع عليها في 24 يوليو 1923 في لوزان - سويسرا من قبل ممثلي تركيا من جهة، وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان واليونان ورومانيا ومملكة الصرب والكروات والسلوفينيين من جهة أخرى، اعترفت بحدود الدولة التركية الحديثة، ونظمت استخدام المضائق البحرية التركية وأبطلت العمل بمعاهدة سيفر.

(2) د. محمد حمزة حسين الدليمي، د.إبنى رياض عبد المجيد الرفاعي، تاريخ العالم المعاصر، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015)، ط1، ص65.

(3) هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، تحقيق فاضل جتكر، (الرياض: العبيكان للنشر، 2001)، ط1، ص: 285.

(4) عبد القادر شاقوري، الصراع اليوناني التركي حول جزيرة قبرص وبحر إيجه، رسالة لنيل شهادة

تتركز الخلافات التركية اليونانية على اقتسام الجرف القاري بين البلدين؛ إذ ترى تركيا استحالة تطبيق المعاهدات الدولية المتعلقة برسم حدود الجرف القاري ولم تصبح طرفاً موقعاً على تلك المواثيق وتطالب باقتسام تفاوضي لجرف بحر إيجه قد يعطيها الجزء الأكبر، وفضلت اليونان حلاً يصدر عن محكمة العدل الدولية.

كما هو معلوم فالاتفاقية الجديدة تسمح للدول بتحديد عرض مياهها الإقليمية إلى /12/ ميل، وحددت كذلك مناطقهم الاقتصادية إلى /200/ ميل، مما سيحدث صعوبات معقدة بخصوص تثبيت حدود المياه الإقليمية لجزر لبحر إيجه، كذلك استغلال مراكز الطاقة في مياهها القارية. كما هو مذكور أعلاه، فتوسع محتمل في المياه الإقليمية لليونان /12/ ميل، سيقلص المياه الدولية لبحر إيجه، وبذلك يصبح هذا الأخير بحراً يونانياً.

بادرت تركيا إلى تصريح مكتوب بتاريخ 1983 أنه إذا رفعت اليونان حدود مياهها الإقليمية إلى /12/ ميل، فإن إنشاء مضيق جديدة في بحر إيجه الذي هو راجع لسيادتها لا يسهل ملاحمة الدول الأخرى خاصة الاتحاد السوفيتي والدول الواقعة على ضفاف البحر الأسود التي على سفنها بعد أن تمر عبر الدردنيل، يجب أن تمر الآن من خلال المضيقات اليونانية، هل سيقبل الاتحاد السوفياتي بهذه العراقيل؟ نذكر أنه في مؤتمر وزراء الشؤون الخارجية للقوات الكبرى في لندن، في سبتمبر 1945 لم يطلب مولوتوف تجريد أرخبيل دوديكانيز من السلاح فحسب لكن أيضاً جزراً أخرى في بحر إيجه⁽¹⁾.

ثانياً- في القوانين والاتفاقيات الدولية

طالبت تركيا بتحديد عادل للمياه الإقليمية والجرف القاري، يضع في الاعتبار الساحل التركي الطويل على بحر إيجه 2820 كم؛ كونه أشبه ببحر مغلق، وكون اليونان دولة تتمتع بأرض رئيسة وليست دولة أرخبيل. لكن اليونان في المقابل تقول: إن المعاهدات تجعل الوضع في إيجه يميل لصالحها، وإن ما هو قانوني يجب ألا يعني المساواة دائماً. في عام 1974 وقع الصدام الأول بين الدولتين في إيجه، في وقت كانت علاقتهما تشهد تدهوراً بفعل اندلاع الحرب الأهلية في قبرص، وتدخل تركيا العسكري في الجزيرة، ومن ثم ولادة دولة شمال قبرص التركية، ولكن وساطات غربية نعت فتيل الصدام مؤقتاً، وأطلقت حراكاً دبلوماسياً طويلاً وغير مثمر لحل الخلافات بينهما، إذ تحركت أثينا نحو محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن في محاولة للحصول على دعم دولي قانوني يُقر ادعاءها بالسيادة وحدود المياه الإقليمية في إيجه. لكن قرار مجلس الأمن 395 عام 1974

الماجستير، الجزائر، 2004-2005، ص: 103.

(1) عبد القادر شاقوري، مرجع سابق، 107.

لم يدعم الموقف اليوناني، ودعا أنقرة وأثينا للتفاوض لإيجاد حل لخلافتهما، وفي سبتمبر 1976 أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها⁽¹⁾ ورفضت طلب اليونان بإقرار الحماية الواقعية لسيادتها على الجزر في بحر إيجه، وأكدت على أن البحر منطقة متنازع عليها بين تركيا واليونان. في نوفمبر 1976 وبعد مباحثات شاقة، توصلت الدولتان إلى ما عُرف باتفاقية برن بسويسرا التي طالبت بضرورة استمرار المفاوضات بينهما.

ثالثاً- الصراع على منابع الطاقة ومواجهة التحديات

لم يتراجع الاهتمام في بحر إيجه، ولم تتراجع الخلافات التركية – اليونانية حوله، لكن اهتمام كل منهما أخذ بالتزايد بشرق المتوسط منذ العقد الأول لهذا القرن.

أ. المسوح السيزمية⁽²⁾

وصلت وفقاً لتقديرات المُسوح الجيولوجية الأمريكية إلى ما يقرب من 122 تريليون قدم مكعب من الغاز، وفي هذا السياق نذكر:

- حقل ليفيathan حقل غاز طبيعي بحري ضخم شرق المتوسط؛ قبالة سواحل فلسطين ولبنان؛ إذ تقدر احتياطياته بنحو 540 مليار متر مكعب ويقع على بعد 150 كم شمال محافظة دمياط في السطح الجنوبي لجبل إراتوستينس البحري، وقد تم اكتشافه من قبل إسرائيل في عام⁽³⁾ 2010.
- حقل تامار الذي يُعد ثاني أكبر حقل غاز طبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط، فحقل تامار ينتج حتى عام 2016 ما يقارب 60% من الكهرباء التي تحتاجها إسرائيل، وقد بلغ إجمالي المخزون الاحتياطي وفقاً للمسوح الجيولوجية ما يقرب من 7،9 تريليونات قدم مكعب، ويقع الحقل على مسافة 90 كم من شواطئ شمال إسرائيل، وعلى مسافة 1650 متراً تحت سطح البحر⁽⁴⁾.

(1) عمر الجبالي، النزاع التركي – اليوناني في شرق المتوسط: أسبابه ومواقف الأطراف الليبية، مجلة دراسات شرق أوسطية، 2020، السنة 24، العدد 93، عمان، ص 69.

(2) يعد المسح السيزمي أداة عملية لتحديد التكوين الجيولوجي تحت سطح الأرض، وذلك من خلال جهاز يقوم بإصدار موجات صوتية لباطن الأرض للبحث عن التجاويف الصخرية وما تحويه من مكامن نفطية أو غازية والتأكد من وجودها وتحديد امتدادها.

(3) د. محمد مكرم بلعوي، حسان عمران، تفكيك الخطاب الموالي لإسرائيل الهند نموذجاً، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2019)، ط1، ص 51.

(4) شادي سمير عويضة، استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة، (لبنان: مركز الزيتون للدراسات والاستشارات، 2019)، ط1، ص 96.

- حقل "غزة مارين" الذي قامت شركة بريتش غاز التابعة لشركة بريتش بترول يوم باكتشافه عام 2000 على مسافة 36 كم من شواطئ قطاع غزة، حيث يُقدر إجمالي المخزون الاحتياطي للحقل ما يقرب من تريليون قدم مكعب من الغاز.
- في ديسمبر 2009، تم اكتشاف حقل أفروديت على بعد 180 كم من الشاطئ الجنوبي الغربي لقبرص؛ إذ يقدر إجمالي المخزون الاحتياطي لما يقرب من 9 تريليونات قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وقد شهد عام 2012 اكتشاف حقل تانين الذي يُسمى باللغة العبرية "خازن التماسح" وهو سابع حقل قامت إسرائيل باكتشافه⁽¹⁾ قدرت التقديرات الأولية احتواءه على احتياطي من الغاز يبلغ 1,2 تريليون قدم مكعب، يُعد ثالث أكبر حقل احتياطياً بعد حقل ليفيathan وتمار⁽²⁾.

ب. منتدى غاز شرق المتوسط

ضم هذا المنتدى سبعة دول متوسطة واستثنى تركيا ولبنان وسوريا؛ إذ يبدو رافعة إقليمية لتحجيم طموح تركيا في منطقة الشرق الأوسط، يهدف المنتدى إلى تأمين احتياجات الأعضاء من الطاقة لصالح رفاهية شعوبهم كما جاء في عقد التأسيس.

1. النشأة: في يناير 2019 أسهمت اليونان في تأسيس ما يعرف منتدى غاز شرق المتوسط، وتم اتخاذ القاهرة مقراً له، وكل الترجمات تذهب أن الهدف البعيد له تطويق تركيا بحرياً وحرمانها من الثروات المكتشفة، ويضم المنتدى إلى جانب مصر، قبرص "اليونانية" واليونان وإسرائيل وإيطاليا ودُعيت إليه الأردن والسلطة الفلسطينية بصفة مراقب. شهدت القاهرة يوم الثلاثاء في 22 سبتمبر 2020 توقيع الدول المؤسسة لمنتدى غاز شرق المتوسط على الميثاق الخاص بالمنتدى والذي بمقتضاه يصبح منظمة إقليمية مقرها القاهرة في منطقة المتوسط.

2. الهدف: تهتم هذه المنظمة بتعزيز التعاون وتحسين العلاقات التجارية⁽³⁾؛ سيعمل على تحقيق ما يلي:

- سيساهم في تعزيز الاستقرار والازدهار الإقليمي في مجال الطاقة.

(1) صالح النعامي، اكتشافات الغاز الإسرائيلي قيمة إستراتيجية وتداعيات إقليمية، سلسلة تقييم الحالة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، 2011، ص 114.

(2) صالح النعامي، مرجع سابق، ص 115.

(3) د.محسن محمد صالح، ربيع محمد الدنان، وائل عبدالله وهبة، اليوميات الفلسطينية، (لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020)، ص 29.

- منصة تجمع منتجي الغاز والمستهلكين ودول المرور.
- إقامة حوار منهجي منظم حول سياسات الغاز الطبيعي، والتي ستؤدي لتطوير سوق إقليمية مستدامة للغاز⁽¹⁾.
- يحترم بشكل كامل حقوق أعضائه على مواردهم الطبيعية وفقاً للقانون الدولي.
- التعاون الفعال مع أطراف صناعة الغاز وأصحاب المصلحة.
- هو مفتوح لتقديم أية دولة في شرق المتوسط طلباً لعضويته والانضمام بصفة مراقب⁽²⁾.

المطلب الثاني: بحرنة تركيا

تسعى تركيا للمطالبة بحقوق لها ضمن مياه الجزر اليونانية سعياً منها للاستثمار في حقول النفط والغاز وتذهب إلى أبعد من ذلك في موضوع ترسيم الحدود البحرية؛ إذ تريد تعديل بعض بنود اتفاقية لوزان التي وقعتها 1923 وحرمتها الكثير من الجزر التي كانت تحت حكمها في مرحلة الدولة العثمانية.

أولاً- أصل النظرية من الوجهة التركية

يشير رمز "بحرنة تركيا" حسب الأدميرال التركي المتقاعد جيم غوردنيز إلى زيادة الدور الذي يلعبه إطلالها على البحر في اقتصادها؛ مشيراً إلى أن نظريته تحاول تحديد مناطق الاختصاص البحري المحيطة بتركيا، وأن تركيا بحاجة إلى تأمين هذه المناطق من أجل رفاهيتها ودفاعها وأمنها وحتى سعادتها.

تشمل نظرية غوردنيز 640 ألف كم مربع من حدود تركيا البحرية بما في ذلك المسطحات المائية المحيطة ببعض الجزر اليونانية، ومع ازدياد النزعة القومية في تركيا فقد اكتسبت نظريته بعداً هاماً على الصعيد الرسمي التركي. في سبتمبر 2019، قام الموقع الرسمي للرئاسة التركية بنشر صورة للرئيس التركي رجب أردوغان اثناء إلقاء كلمة أمام طلاب المدرسة الحربية وخلفه خريطة عنوانها "الوطن الأزرق وبالتركية"⁽³⁾ MAVI . VATAN

(1) فلسطين اليوم مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات لبنان بيروت 2019 العدد 4838 ص 26.

(2) انظر الموقع الإلكتروني <http://www.m.youm7.com>، تاريخ الزيارة 9/8/2020.

(3) انظر الموقع الإلكتروني <http://www.enabbaladi.net>، تاريخ الزيارة 28/8/2020.

ثانياً- استراتيجية بحرنة تركيا

ينسب الخبير العسكري التركي جيم جوردينيز⁽¹⁾ لنفسه صك هذا المصطلح، وكان يشير بهذا المصطلح إلى المناطق البحرية التي يجب أن تقع تحت السيادة التركية، وشملت "المناطق الاقتصادية التركية" في بحر إيجه والمتوسط والأسود؛ أي مسافة 200 ميل بحري من البر التركي 370 كم² تقريباً في مختلف الاتجاهات، رغم أن هذه التوجهات تتجاهل المطالب المائية لدول المتوسط. تهدف الاستراتيجية البحرية التركية للسيطرة على مناطق الغاز وتعظيم النفوذ الإقليمي، وذلك عبر مستويين رئيسيين، الأول هو مستوى الثلاثة بحار إيجه-المتوسط-الأسود⁽²⁾، أما المستوى الثاني فيشمل البحر الأحمر وبحر قزوين وبحر العرب والخليج، ويُفسر في هذا السياق لجوء تركيا إلى إقامة قواعد عسكرية في الصومال وقطر.

ثالثاً- آليات تطبيق النظرية

من الناحية القانونية؛ سعت تركيا لتحسين موقفها القانوني المُتعلق بترسيم الحدود الدولية في شرق المتوسط، وأعلنت في نوفمبر 2019 عن التوصل لاتفاق مع حكومة فايز السراج الليبية على ترسيم حدود يُقسّم المساحة البحرية بين البلدين في المتوسط إلى منطقتين اقتصاديتين بمسافة 200 ميل بحري من سواحلها استناداً لمبدأ الجرف القاري. من الناحية العسكرية؛ تعمل تركيا على تعظيم القدرات القتالية لقواتها البحرية، وقامت في فبراير 2019 بتنظيم أكبر مناورات بحرية في تاريخ الجيش التركي تحت عنوان "الوطن الأزرق"⁽³⁾.

أما سياسياً لجأت تركيا إلى شرعنة تحالفها السياسي مع حكومة فايز السراج الليبية لضمان بقاء الاستراتيجية عبر توقيع اتفاق للتعاون الأمني والسياسي، وسعت لمد نفوذها إلى الجزائر وتونس.

تُميز اتفاقية⁽⁴⁾ الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 بين عدة مفاهيم رئيسية في تحديد الحدود البحرية، الأول هي مناطق السيادة البحرية الكاملة أو "المياه الإقليمية" وتمتد

(1) انظر الموقع الإلكتروني <http://www.annahar.com>، تاريخ الزيارة 10/9/2020.

(2) Muhittin atam. The cyprus dispute: the prerequisite for the solution of the eastern mediterranean problem. (Istanbul: turkuvaz haberlesme, 2019), p11.

(3) انظر الموقع الإلكتروني <http://www.hafryat.com>، تاريخ الزيارة 19/9/2020.

(4) تم توقيعها في مونتيغوباي "جاماكا" ودخلت حيز التنفيذ في 16 تشرين الثاني 1994، أي بعد انقضاء 12 شهراً على إيداع الوثيقة الستين من وثائق التصديق أو الانضمام.

مسافة 12 ميل بحري من البر، ومنحت الاتفاقية الدولة حق احتكار الثروات البحرية حتى 200 ميل من الساحل فيما يُعرف بالمنطقة الاقتصادية الخاصة⁽¹⁾، إلا أن تركيا لم توقع على هذه الاتفاقية حتى اليوم⁽²⁾، إذ ترفض احتساب مسافة 200 ميل بحري من آخر امتداد بري للدول، ويعود ذلك إلى تمتع منطقة شرق المتوسط وبحر إيجه بعدد كبير من الجزر التي تعود أغلبها للسيادة اليونانية، وهو ما يقوض احتمالات سيطرة تركيا على مساحة كبيرة من المياه الإقليمية، فلا تعترف تركيا بدولة قبرص أو بتمتع دولة اليونان بسيادة بحرية على مسافة 200 ميل من جزيرة كريت اليونانية.

المبحث الثاني: ترسيم الحدود البحرية بين الاتفاقيات السلمية والمناورات العسكرية

كانت حكومة نيقوسيا القبرصية اليونانية أول من سارع إلى عقد اتفاقيات مع جوارها المتوسطي لترسيم حدود منطقتها الاقتصادية في البحر، مفترضة أنها تمثل الجزيرة برمتها.

المطلب الأول: اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية بين المفاوضات والتهديدات

اتسمت عملية ترسيم الحدود البحرية تارة بلغة القوة، وتارة أخرى بالحوار.

أولاً- ترسيم الحدود البحرية بلغة القوة العسكرية:

بعيداً عن المفاوضات، ظهرت القوة العسكرية في ترسيم الحدود البحرية فيما يعرف بالنزاع حول الجزر بين تركيا واليونان، وعلى سبيل المثال لا الحصر نأخذ أهم تلك المنازعات المسلحة منها ما حدث بالفعل، ومنها على صفيح ساخن:

أ. جزيرة كاستيلوريزو " kastellorizo "

تتواجد جزيرة كاستيلوريزو "ميس" اليونانية في قلب التوتر والتهديدات المتبادلة بين تركيا واليونان، فالجزيرة الصغيرة الواقعة في البحر المتوسط تتمتع بموقع جغرافي مميز، هي عبارة عن مرتفعات جبلية غنية بالمحروقات، جعل أنقرة تريد أخذ حصتها منها بإطلاق عمليات تنقيب في المنطقة رغم الانتقادات الأوروبية، وخاصة اليونانية التي اعتبرتها تدخلاً في سيادتها.

(1) سعود بن خلف النوميس، القانون الدولي العام، (الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد، 2014)، ط1، ص 217.

(2) هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، تعريب فاضل جتكر، (البيكان للنشر، 2001)، ط1، ص 285.

بعيداً عن الهدوء المعتاد للجزيرة التي يقطنها نحو 500 شخص فقط، تعزيزات عسكرية ومناورات قتالية بمشاركة دول عديدة باتت تورق سواحلها، فمع صغر مساحتها التي لا تتعدى 10 كلم²، إلا أن جزيرة كاستيلوريزو باليونانية و"ميس" بالتركية، تتصدر النزاع الدائر بين أنقرة وأثينا لموقعها المهم في منطقة غنية بالغاز الذي حولها اليوم إلى فتيل حرب قابل للاشتعال في أية لحظة بين الطرفين، إذا لم يتم تغليب منطق الحوار. موقعها الجغرافي جعلها ذات أهمية خاصة؛ كونها تعتبر أبعد جزيرة عن اليونان كلياً ناحية الشرق؛ إذ إنها تبعد عن أقرب جزيرة يونانية، وهي جزيرة رودس بـ 130 كلم²، والتي تتبع لها إدارياً، إلا أن المشكل هنا يكمن في كونها لا تبعد عن الساحل التركي سوى بـ 1,6 كلم² فقط.

الموقع الجغرافي للجزيرة أسهم في غلق أفق الساحل الجنوبي الشرقي كله لتركيا، فحرمه من مسألة الامتداد البحري المتعلق بالجرف القاري؛ أضف إلى ذلك إمكانية إعلان منطقة اقتصادية خالصة لتركيا، وهي بذلك تلعب بالنسبة إلى اليونان في الامتداد البحري الدور نفسه الذي يمكن أن تؤديه صخرة ROCKALL مع بريطانيا⁽¹⁾. تنور المشكلة الأساسية بالنسبة إلى الجزيرة عندما تعلن اليونان عن منطقة اقتصادية خالصة لها يبعد 200 ميل بحري في اتجاه قبرص أو مصر، فلن يبقى لتركيا أية نافذة بحرية خارجية إلا نصف المساحة البحرية الفاصلة بينها وبين جزيرة Kastellorizo فقط، أو الواجهة المطلة على الشرق في اتجاه جزيرة قبرص، وبذلك تصبح تركيا بلا أية حدود بحرية بينها وبين مصر، في حين لولا وجود هذه الجزيرة ببعدها البحري لكانت المنطقة الاقتصادية التركية تلامس المنطقة الاقتصادية المصرية، ومع وجود جزيرة Kastellorizo، فإن المنطقة الاقتصادية اليونانية تلامس مباشرة المنطقة الاقتصادية القبرصية؛ لينتج بذلك تراجعاً هائلاً في المساحة البحرية بالنسبة إلى تركيا، لأن الجزيرة لا تزيد مساحتها عن 10 كلم² فقط.

مع أن تركيا فقدت السيادة عليها بموجب اتفاق أنقرة المؤرخ في 4/1/1932⁽²⁾، وبرتوكول 28/12/1932 الذين أبرمتها مع إيطاليا، والمتعلقة بجزر الدوديكانيز، ثم انتقلت إلى اليونان بموجب المادة 14 من اتفاقية السلم في باريس⁽³⁾ 10/2/1947؛ أي تنازلت عنها إيطاليا لصالح اليونان؛ إذ تضمن التنازل مسألة التخلي عن السيادة الإيطالية على جزر "الدوديكانيز".

(1) هذه الصخرة هي محل نزاع بين كل من بريطانيا، الدانمارك، إيرلندا وإيسلندا، وهذا نظراً لكون الجرف القاري الخاص بهذه الصخرة حسب الدراسات التي تمت، فإنه يتضمن البترول والغاز.

(2) Stergios Arapoglou، dispute in the Aegean sea، the imia/ kardak crisis، (Alabama: April 2002)، p19.

(3) د. نبيل المظفري، العلاقات الليبية التركية، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2010)، ط1، ص125.

إلا أن الدولة التركية وإن قبلت مفهوم السيطرة المادية لليونان على الجزر الرئيسية، فإنها ترفض كل امتداد بحري لها خارج 6 أميال بحرية، على أن تبقى هذه الجزر في النهاية خالية من أي وجود عسكري مسلح⁽¹⁾.

تذهب تركيا للقول: إن جزيرة قبرص في الغرب، والجزر اليونانية بما فيها جزيرة كاستيلوريزو لا يمكن أن ينتج منها امتداد بحري يعطيها منطقة اقتصادية وجرفاً قارياً كاملاً بموجب القانون الدولي؛ لأنها تشوه ترسيم الحدود المنصف⁽²⁾.

ب. جزيرة إيميا " كارداك " Imia

تسمى باليونانية إيميا أو ليمينيا وكارداك بالتركية عبارة عن صخرتين متقاربتين وقاحلتين في بحر ايجيه تمتدان على مساحة 40 دونماً، تقعان ضمن أرخبيل جزر Dodécanése وقربيتين من الشاطئ التركي، وأيضاً من جزيرة kaloKalymnos اليونانية. لا تتمتع الجزيرة بأهمية اقتصادية أو بشرية أو موارد باطنية أو ثروات، إلا أنها تتميز بموقعها الجغرافي، وأثره على مسألة الحدود البحرية بين الطرفين.

ظهر النزاع حول الجزيرة بتاريخ عام 1995م عندما جنحت السفينة التركية fi-gen akat⁽³⁾ بالقرب من المدينة الساحلية التركية Turgutreis في وسط مجموعة من الصخور، تبعها قيام الطرفين بإطلاق تسمية فورية على هاتين الصخرتين البحريتين Imia /kardak كل حسب لغته.

رفض قبطان السفينة التركية مساعدة البحرية اليونانية متحججاً بأنه يوجد ضمن الإقليم البحري التركي، والأولى طلب المساعدة من البحرية التركية، وبعد اتفاق مع الشركة التركية المالكة للسفينة تم قطر السفينة التركية بسفينة يونانية إلى ميناء Gulluk التركي، تبع ذلك في عام 1995م إبلاغ الخارجية التركية السفير اليوناني في أنقرة، أن الجزيرتين الصغيرتين kardak هي جزء من الإقليم التركي وتابعتان للمقاطعة Mugla وأن سفينة القطر اليونانية قد انتهكت المياه الإقليمية، فرد السفير اليوناني بتاريخ 10/1/1996م بمذكرة مكتوبة ترفض الطرح التركي بالادعاء بالسيادة، وتذكر بالاتفاق التركي الإيطالي حولها سنة 1932م، ومن بعده اتفاقية باريس سنة 1947م بتنازل إيطاليا عن هذه الجزر لليونان،

(1) Greece and Turkey: Aegean Issues — background and recent developments op. cit. p. 3

(2) عماد قدورة، السياسة الخارجية التركية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (بيروت: 2021)، ط1، ص 204.

(3) Stergios Arapoglou، dispute in the Aegean sea، the imia/ kardak crisis، op. cit، p15.

ومع نهاية عام 1995م بدأ يتصاعد خلاف بين تركيا واليونان حول جزيرة كارداك التي تبعد عدة أميال فقط عن سواحل منطقة بدروم التركية، فعقب تعطل سفينة نقل تجارية في محيط الجزيرة، نشب خلاف بين قوات خفر السواحل التركية واليونانية حول كون المنطقة التي تعطلت بها السفينة تعود لتركيا أو اليونان، ومن يحق له تقديم المساعدة للسفينة.

عقب ذلك، قام راهب يوناني وعدد من المواطنين بالوصول إلى الجزيرة، ورفع العلم اليوناني وترديد النشيد الوطني، وهي الخطوة التي رد عليها صحفيون أترك تمكنوا من التسلل للجزيرة، ورفع العلم التركي عليها في السابع والعشرين من يناير/ كانون الثاني 1996م، فما كان من اليونان إلا أن أرسلت قوات مسلحة لتحيط بالجزيرة، وتمنع وصول أي أحد إليها، وفي ليلة 32 من يناير/ كانون الثاني عام 1996م نجحت قوات النخبة التركية في القيام بعملية إنزال سرية، وتمكنت من التسلل والسيطرة على جانب من الجزيرة، ورفعت العلم التركي عليها⁽¹⁾، مع أن العملية كانت سرية، ولم يحصل خلالها اشتباك مسلح، إلا أن مروحية يونانية سقطت خلال تحركها في المنطقة، وقتل ثلاثة طيارين، ومع بزوغ الفجر، ووصول خبر السيطرة على الجزيرة من القوات التركية، كادت تشتعل حرب واسعة بين البلدين.

لتفادي ذلك، بدأت محاولات دولية واسعة لتجنب توسع المواجهة قاده بالدرجة الأولى الرئيس الأمريكي آنذاك بيل كلينتون، وعقب ساعات من الاتصالات توصل الجانبان إلى اتفاق ينص على سحب القوات من البلدين، وإنزال علمي البلدين بالتزامن من الجزيرة، وهو ما جرى بالفعل في صباح اليوم التالي من العملية⁽²⁾.

وتذهب تركيا إلى عدم الاعتراف بأن الصخور المحاذية للجزر تابعة لليونان، متمسكة بأن اتفاقية لوزان 1923م، واتفاقية⁽³⁾ 1947م لم تذكرهم صراحة بالاسم على غرار الجزر الواردة في نصوص الاتفاقيات.

ثانيًا- ترسيم الحدود البحرية بلغة الدبلوماسية:

(1) Yusuf Avar، Yu Chou LIN، Aegean disputes between Turkey and Greece: Turkish and Greek claims and Motivations in the framework of legal and political perspectives، International journal of politics and security، 2019، p65.

(2) مايكل اميرسون، التتقيب عن الغاز واما هو اكثر في المياه القبرصية، مجلة رؤية تركية، السنة الثالثة، العدد 1، 2014، ص 167.

(3) اتجه الحلفاء بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لإبرام معاهدات الصلح مع الدول المهزومة التي وقعت في باريس في 10 فبراير عام 1947 بموجب اتفاقية باريس للسلام، بعد انسحاب إيطاليا من الحرب العالمية الثانية واستسلام ألمانيا نقلت الجزر في بحر إيجه التي كانت تحت الاحتلال الإيطالي إلى ملكية اليونان.

تجلى ذلك بشكل واضح فيما عقد من اتفاقيات بحرية بين الدول.

أ. الاتفاق المصري – اليوناني لترسيم الحدود البحرية

أثار الاتفاق التركي-الليبي ردود فعل غاضبة من اليونان وقبرص اليونانية ومصر، التي اعتبرت الاتفاق غير قانوني.

1. ترسيم الحدود البحرية: تعود أزمة الصراع الاقليمي بين اليونان وتركيا حول قبرص وجزر بحر إيجه منذ أعوام الستينيات وإلى الآن⁽¹⁾، بدأ النزاع يأخذ شكله القانوني في عام 2013، إذ وقّعت مصر وقبرص اتفاقية تنص على ترسيم الحدود البحرية بين البلدين⁽²⁾، وهو ما مكّن مصر من البحث عن مصادر للغاز في مياه المتوسط، والعثور على حقل " ظهر " الذي تبلغ طاقته الاستيعابية ما يقارب 3 مليارات متر مكعب يومياً.

في الوقت الحالي وفي خطوة هامة وقّعت كل من مصر واليونان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بينهما في 6 آب 2020 في القاهرة وجرى تعيين المناطق الاقتصادية الخالصة بين البلدين، وبموجبه أصبح بإمكان طرفي الاتفاق المضي قدماً للاستفادة من الثروات المتحده وتنفيذ عمليات التنقيب، وصرحت الدولة المصرية مراراً⁽³⁾ بأنه بل لا بد من اتخاذ إجراءات لحماية مصالح مصر وثرواتها في البحر المتوسط.

2. الترسيم من الناحية القانونية

- إن أية محاولة تركية لمواجهة الاتفاق المصري – اليوناني سيضع أنقره لمواجهة مباشرة مع الاتحاد الأوروبي؛ إذ يمنح الاتفاق مع اليونان الذي يستند إلى قانون البحار مصر مياهاً اقتصادية أضيق مما كانت ستحصل عليه لو اعترفت بالاتفاق التركي الليبي، لذلك فهو مثل دليلاً واضحاً على التزام مصر بالقانون الدولي.
- الاتفاق يعتبر في وجهة نظر الطرفين بلورة لمنتهى شرق البحر المتوسط.
- تعزيز استكمال مشروع أنابيب " ايست ميد " لتصدير الغاز من إسرائيل عبر

(1) د. أحمد مشعان نجم، مكانة تركيا الدولية – دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2017)، ط1، ص123.

(2) د. ضياء عبد المحسن محمد، الجغرافيا البوليتيكية، (عمان: دار غيثاء للنشر والتوزيع، 2016)، ط1، ص60.

(3) عويضة، استغلال، مرجع سابق، ص110.

قبرص واليونان إلى أوروبا⁽¹⁾.

- تعتبر مصر الاتفاق انتصار دبلوماسي يسهم في الضغط من قبل الناتو والاتحاد الأوروبي في حال تم اختراقه.
- الاتفاق يعني أن مصر واليونان التزمتا بالاتفاقيات والأحكام الحاكمة لتعيين الحدود البحرية المشتركة وفق اتفاقية جامايكا لعام 1982.
- يعد الاتفاق تضييقاً للحناق على وضع تركيا في شرق البحر المتوسط.
- يمكّن مصر من التنقيب في المناطق الاقتصادية الغربية الواقعة على الحدود البحرية مع تلك الخاصة باليونان.
- تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي بين البلدين، وإعطاء الحق لكل منهما البحث والتنقيب في شرق المتوسط.

ب. الاتفاق اليوناني – الإيطالي لترسيم الحدود البحرية

1. ترسيم الحدود البحرية

وقعت كل من اليونان وإيطاليا في أثينا 9 حزيران 2020 اتفاقية ترسيم للحدود البحرية بين البلدين في البحر الأبيض المتوسط، ممن اعتبر ضربة قوية لتركيا، ويشمل الاتفاق بين الدولتين أن يكون للجزر اليونانية في البحر المتوسط مناطق اقتصادية خاصة.

2. الترسيم من الناحية القانونية

- الترسيم أضاف دولة جديدة للقائمة وهي إيطاليا لما لها أهمية كبيرة كونها تتسم بالقرب من ليبيا.
- الترسيم يعني قطع الطريق على تركيا التي تحاول ضم الجزر اليونانية في الاتفاق التي أبرمتها مع حكومة السراج في طرابلس الليبية 2019 لإنشاء منطقة اقتصادية خالصة.
- له أهمية بالنسبة لأثينا التي تواجه أنقرة الطامعة في حقول النفط وخصوصاً حق قبرص في القيام بأية عملية استكشاف للموارد النفطية في المنطقة الاقتصادية

(1) المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان "خطأ أجمراً لنظرية" الوطن الأزرق" التركية. <https://marsad.ecsstudies.com/38814>، تاريخ الزيارة 3/8/2020.

الخالصة القبرصية.

- التأكيد على يونانية الجزر في المناطق البحرية الخاضعة لسيادة اليونان.
- الرد على اتفاقية أروغان والسراج التي لم تقرها دولة في المتوسط ولا الاتحاد الأوروبي ولا الولايات المتحدة ولا منتدى الغاز في البحر المتوسط.

ج. ترسيم الحدود البحرية اللبنانية – الإسرائيلية- القبرصية

يخوض لبنان نزاعاً مع إسرائيل على منطقة البحر المتوسط تبلغ نحو 860 كم مربع تعرف بالبوك رقم 9 الغني بالنفط والغاز.

1. ترسيم الحدود البحرية اللبنانية – الإسرائيلية

الخرائط التي يقدمها لبنان تثبت حقه بمنطقة بحرية تصل مساحتها إلى 2290 كم وتنطلق من خط الحدود البرية المرسمة منذ عام 1923 والموثقة في اتفاق الهدنة عام 1949 وتقسّم حقل كاريش الإسرائيلي بالنصف وجمدت إسرائيل التنقيب في رقعة بحرية ملاصقة للحدود اللبنانية الجنوبية منذ انطلاق المفاوضات⁽¹⁾.

• المفاوضات للترسيم

انطلقت المفاوضات في 14 تشرين الأول 2020 حيث الجولة الأولى من المفاوضات غير المباشرة برعاية الأمم المتحدة ووساطة الولايات المتحدة وتبعتها جولة ثانية في 28 تشرين الأول 2020 ووصفتها الولايات المتحدة بأنها مثمرة دون أية تفاصيل، وفي 29 تشرين الأول 2020 انعقدت الجولة الثالثة، وفي 11 تشرين الثاني 2020 انعقدت الجولة الرابعة واختتمت بالاتفاق على عقد جلسة خامسة مطلع كانون الأول من العام نفسه، ثم تم إرجاء المحادثات التي كانت مقررة يوم الأربعاء 2/12/2020 إلى أجل لم يُحدد.

• قانونية الترسيم

لابدّ من الإشارة لبعض الأمور حول الاتفاق المزمع تنفيذه:

- عدم وجود ربط ملزم بين المسارين؛ البري والبحري.
- عدم وجود إطار زمني للمفاوضات.

(1) علي حسين باكير، رقعة الشطرنج اللبنانية – الإسرائيلية: النزاع على الحدود والغاز شرق المتوسط، ورقة تحليلية، 2020، ص 4.

- لم يُشر الاتفاق إلى أية اتفاقيات أو معاهدات تحكم عملية مفاوضات ترسيم الحدود البحرية؛ كاتفاقية جامايكا 1982 مثلاً، مما يجعله عرضةً للضغوط التي قد تُمارس على لبنان.
- في حال فشل عملية المفاوضات بين الطرفين، لم يطرح الاتفاق الخيارات أو البدائل التي يمكن اللجوء إليها، كالجوء لمحكمة العدل الدولية أو التحكيم الدولي مثلاً.

وفيما يتعلق بالموارد الطبيعية، تنص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 على أن الدول الساحلية لها حقوق سيادية في منطقة اقتصادية خالصة تبلغ 200 ميل بحري؛ ومع ذلك، فإن الخلاف البحري لا يقع ضمن التفويض الحالي لليونيفيل، و"إسرائيل" ليست طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لـ"قانون البحار".

2. اتفاقية ترسيم الحدود البحرية اللبنانية - القبرصية:

رسم لبنان حدوده البحرية في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من خلال إصدار قانون "تحديد وإعلان المناطق البحرية للجمهورية اللبنانية" رقم "163- تاريخ 18/8/2011"⁽¹⁾.

- **اتفاقية الترسيم:** وقعت الحكومة اللبنانية والقبرصية في 17 يناير عام 2007 اتفاقاً لترسيم الحدود البحرية بين البلدين، حول تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة وذلك بهدف توطيد علاقات حسن الجوار والتعاون فيما بينهما لاستثمار الثروات النفطية، وأسندت هذه الاتفاقية حسب الجيش اللبناني إلى القوانين المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.
- **قانونية الترسيم:** تم تحديد المنطقة الخالصة بين لبنان وقبرص على أساس خط الوسط⁽²⁾، وذلك استناداً إلى المادة 74 من اتفاقية قانون البحار باعتبار قبرص ولبنان دولتين متقابلتين وتم الترسيم وفقاً لنقطتين مؤقتتين هما 1 جنوباً، والنقطة 6 شمالاً، حيث ألزمت الاتفاقية في مادتها الثالثة أي طرف يدخل في تفاوض مع طرف آخر لترسيم الحدود البحرية في إحداثيات أي نقطة من 1 أو 6 الرجوع للطرف الآخر، لكن لبنان لم يبرم هذا الاتفاق وبالتالي لم يلزم به بسبب عدم مصادقة مجلس النواب اللبناني عليه وفق القواعد المنصوصة عليه في القانون

(1) السيادة البحرية اللبنانية والقانون الدولي العام المديرية العامة للدراسات والمعلومات لبنان 2016 ص 3.

(2) انظر الموقع الإلكتروني: <https://www.aa.com.tr/ar>، تاريخ الزيارة 29/8/2020.

الدولي العام.

غير أن الاتفاقية قد ألزمت في المادة الثالثة الطرفين عند الدخول في أي مشاورات مع طرف ثالث لتعيين الحدود البحرية إبلاغ الطرف الآخر والتشاور معه، وهو ما لم تلتزم به قبرص في اتفاقيتها لتعيين الحدود البحرية مع إسرائيل⁽¹⁾؛ إذ وقعت إسرائيل اتفاقية أخرى مع قبرص في عام 2011 لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما متجاهلة ما تم الاتفاق عليه مع لبنان، مما جعل بيروت تخسر مساحة تزيد على 860 كم مربع التي تحوي كميات كبيرة من النفط والغاز.

د. ترسيم الحدود البحرية السورية

تحتل الجمهورية العربية السورية موقعاً جغرافياً مميزاً وهاماً، وارتبطت أهمية سورية السياسية والاقتصادية طوال تاريخها بمركزها في ملتقى ثلاث قارات وثقافات عدة، هي بلد جنوب غرب آسيا، حيث تقع على الساحل الشمالي الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، يحدها من الجنوب لبنان، ويحدها من الشمال تركيا، ويقع في مواجهتها من الغرب قبرص وهذه الدول مجتمعة تشترك معها بحدود بحرية.

1. توافق القانون السوري مع اتفاقية أعالي البحار 1982:

من المعلوم أن سورية لم تنضم لاتفاقية أعالي البحار 1982، لكن أصدرت قوانين تتوافق مع هذه الاتفاقية.

اعتمد قانون⁽²⁾ الولاية البحرية في سورية رقم 28/ لعام 2003م عبارة الرصيف القاري بدلاً من الجرف القاري؛ ثم صدر القانون⁽³⁾ الجديد رقم 35 عام 2018م القاضي بتعديل بعض أحكام قانون البحار رقم 28 عام 2003م، واستخدم عبارة "الجرف القاري" بدلاً من "الرصيف القاري" وتم تحديد امتداد الجرف القاري لسورية بمئتي ميل بحري.

2. صعوبة ترسيم الحدود البحرية السورية

سورية دولة قارية ومتضررة جغرافياً فطول سواحلها لا يتعدى 96 ميلاً بحرياً، ويجب أخذ بعين الاعتبار أن قبرص هي دولة مقابلة لسورية من جهة البحر وأقرب مسافة بين

(1) سامر عبد الهادي علي، الغاز في شرق المتوسط التحديات والإمكانيات، جريدة النهار، 20 نيسان 2016، عدد 85/26079، ص 60.

(2) القانون رقم 28 لعام 2003، دمشق الموافق 19/11/2003.

(3) القانون رقم 35 لعام 2018 القاضي بتعديل بعض أحكام قانون البحار رقم 28 لعام 2003، دمشق، الموافق لـ 15/10/2018.

الدولتين هي ستون ميلاً بحرياً بين رأس أندريا في قبرص وبين رأس ابن هاني في اللاذقية، وتبتعد هذه المسافة وفقاً لتغيير اتجاه الإقليم البري لقبرص التي تتميز جغرافيتها بخصوصية بالغة، كما أن الجزيرة لها امتدادات بحرية من أربع اتجاهات، فوجود جزيرة قبرص في مواجهتها وعلى مسافة قريبة منها سيؤثر بكل تأكيد على الامتدادات البحرية المختلفة ومنها الجرف القاري. وإذا أخذنا حالة مشابهة لحالة سورية وقبرص، ففي قضية تحديد الحدود البحرية بين ليبيا ومالطا التي عرضت على محكمة العدل الدولية وصدر بها حكم عام 1985م، لم تأخذ المحكمة بقاعدة الأبعاد المتساوية عند التحديد، وأكدت المحكمة بأنه لا يوجد طريقة واحدة ملائمة لكل الحالات وإن تطبيق مبادئ منصفة يكون وفقاً لظروف كل قضية وقد يقود إلى طريقة أخرى أو الجمع بين عدة طرق لتحديد الامتدادات البحرية.

أما بالنسبة لسورية وتركيا فإن مسألة التحديد لا تتعلق بحقوق قانونية فقط، وإنما بمسائل سياسية تتعلق بإقليم إسكندرون الذي كان وما زال جزءاً من سورية انتزع منها في مرحلة معينة عندما كانت سورية تحت الانتداب الفرنسي حيث توأمت مع تركيا في إطار ضمان دخولها الحرب العالمية الثانية إلى جانبها. أما شكل التجاور بين سوريا وتركيا أي أن الشواطئ التركية في إقليم إسكندرون، ومن نهاية الإقليم من جهة تركيا هي ليست متجاورة فقط، وإنما متقابلة أيضاً الأمر الذي يخلق مشاكل عند تحديد الحدود البحرية والذي يتطلب من أجل التوصل إلى اتفاق اتباع طريقة الأبعاد المتساوية وطريقة خط الوسط وطرق أخرى كالاستقلال المشترك لبعض المناطق وذلك للوصول إلى حلول عادلة. أما بالنسبة لشكل الشواطئ بين سورية ولبنان فهي متجاورة أو متلاصقة وتطبق قاعدة الأبعاد المتساوية عند خط الحدود بين البلدين مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة إن وجدت⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الدور المحوري للإمارات العربية المتحدة في ظل التقارب التركي - الليبي

نتير اتفاقيات الترسيم البحري استياء ومعارضة تركيا التي أعلنت أنها ستعتبرها باطلية لأنها تشمل منطقة في البحر الأبيض المتوسط تقع في الجرف القاري التركي، الأمر الذي أبلغت به أنقرة الأمم المتحدة، مما دفعها للتقارب مع ليبيا، هذا ما دفع دولة الإمارات العربية المتحدة انطلاقاً من واجبها القومي وصيانة الأمن العربي للرد على ذلك بالدبلوماسية تارةً والمناورات العسكرية مع عدة دول من المنطقة تارةً أخرى وعليه ندرس أولاً التقارب الليبي - التركي ثم الدور المركزي المهم للإمارات العربية المتحدة في صون الأمن الإقليمي والدولي.

(1) د. بسام الأحمد، تحديد الحدود البحرية بين الدول المتقابلة والمتلاصقة، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2015، المجلد (37) العدد(5)، جامعة تشرين، ص: 15.

أولاً: التقارب التركي-الليبي.

في 27 تشرين الثاني 2019، وقّع أردوغان مذكرتي تفاهم مع رئيس المجلس الرئاسي للحكومة الليبية فايز السراج، المعترف بها دولياً، تتعلق بالتعاون الأمني والعسكري، وتحديد مناطق النفوذ البحري بين البلدين، ويمكن تحديد أسبابها في:

1. الحد من مطامع اليونان؛ بنجاهلها مصالح تركيا الاقتصادية لسنوات طويلة، وبالأخص فيما يتعلق بحقوق قبرص التركية من المكاسب المشتركة في الجزيرة المتنازع عليها.
2. تعديل موازين القوى في حوض المتوسط، وظهور تحالفات جديدة بين مصر واليونان وإسرائيل بعد تشكيل منتدى غاز شرق المتوسط الذي يهدف لحرمان تركيا من الثروات وعزلها سياسياً.
3. إشغال المشاريع المنافسة، ومحاولة تنفيذ رؤيتها الخاصة في نقل الغاز إلى أوروبا.

أ. **مذكرتي التفاهم بين تركيا وحكومة الوفاق:** يصف يايجي بأنه كان وراء مذكرتي التفاهم الخاصة بترسيم الحدود مع ليبيا الموقعة مع حكومة الوفاق في 27 نوفمبر الماضي ومشروع الوطن الأزرق. وفي كتابه المعنون " ليبيا... جارة تركيا من البحر " تحدث يايجي عن أن الاحتياطي من الغاز الطبيعي في شرق المتوسط تقدّر قيمته 3 تريليونات دولار أميركي⁽¹⁾، ويكفي تركيا لمدة 572 سنة، وأن التسريع بإبرام اتفاقية تحدد مناطق النفوذ البحرية مع ليبيا، يسهم في حماية حقوق البلدين في شرق المتوسط.

وفي 27 نوفمبر 2019 وقّع أردوغان مذكرتي تفاهم مع رئيس المجلس الرئاسي للحكومة الليبية فايز السراج، المعترف بها دولياً، تتعلق بالتعاون الأمني والعسكري، وتحديد مناطق النفوذ البحري بين البلدين، وصادق البرلمان التركي عليها وكذلك أقرها المجلس الرئاسي للحكومة الليبية في 5 ديسمبر 2019، ودخلت مذكرة التفاهم المتعلقة بتحديد مناطق الصلاحية البحرية حيز التنفيذ رسمياً في 8 ديسمبر 2019.

(1) Cihat Yayci، 'Libyas role and effect on the efforts to limit the maritime jurisdictions in the east Mediterranean'، article published on internet page، <https://www.dergipark.org.tr.11/11/2020>.

ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط وبحر إيجه بين الدبلوماسية والعسكرة (130-165)

ووفقاً لشهادة التسجيل الصادرة عن الأمم المتحدة يوم الخميس الأول من أكتوبر 2020، فإن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرش صادق يوم 30 ديسمبر 2020 على مذكرة التفاهم بموجب المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة⁽¹⁾.

ب. النقاط الأساسية في المذكرة: يتألف نص مذكرة التفاهم التركية - الليبية من 23 بند باللغات العربية والانكليزية والتركية⁽²⁾ بشأن تحديد مجالات الصلاحية البحرية في المتوسط، وفيما يخص حدود الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا في المتوسط وفقاً للخريطة التي تبنتها الخارجية التركية تبدأ من نقطة التقاء حدودها مع سوريا على ساحل المتوسط، وتمتد في اتجاه الغرب شمال قبرص، بمحاذاة حدود مياهها الإقليمية /12/ ميلاً، ثم يهبط جنوباً بانحناء ساحل الجزيرة، حتى منتصف المسافة بين الساحلين التركي والمصري، ليتجه غرباً كخط منتصف لليابس المصري التركي وفقاً لتصور الأخيرة، ليلتحم بخط المنتصف للشريط المائل بين تركيا وليبيا، ومنه في اتجاه الشمال ثم الشمال الشرقي بمحاذاة حدود المياه الإقليمية للجزر اليونانية كريت، دوديكانيز.

ج. اتفاق الصخيرات الليبي

اتفاق الصخيرات شمل أطراف الصراع في ليبيا، ويعتبر منعطفاً مهماً في تسوية النزاع الليبي-الليبي.

1. الزمان والمكان

وُقِّع تحت رعاية الأمم المتحدة في مدينة الصخيرات بالمغرب⁽³⁾، في 17 ديسمبر 2015، بإشراف المبعوث الأممي السابق لإنهاء الحرب الأهلية الليبية الثانية المندلعة منذ 2014، مارتن كوبلر.

وبدأ العمل باتفاق الصخيرات من معظم القوى الموافقة عليه في 6 أبريل 2016، ووقع عليه 22 برلمانياً ليبيا، أبرزهم صالح محمد المخزوم، ممثلاً عن المؤتمر الوطني العام الجديد، ومحمد علي شعيب عن طرف مجلس النواب الليبي⁽⁴⁾.

(1) تنص الفقرة الأولى من المادة 102: " كل معاهدة وكل اتفاق دولي يعقده أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة بعد العمل بهذا الاتفاق يجب أن يسجل في أمانة الهيئة وأن تقوم بنشره بأسرع وقت ممكن".

(2) انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.skynewsarabia.com>، تاريخ الزيارة 23/9/2020.

(3) د. محمد عبد الكريم، ليبيا ما بعد القذافي، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2019)، ط1، ص35.

(4) د. جيهان عبد السلام عوض، أمريكا والربيع العربي- خفايا السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2019)، ط1، ص160.

2. صلاحيات حكومة "الوفاق الوطني" في اتفاق الصخيرات

اتضمن الفصل الأول من الاتفاق، تحديد لاختصاصات رئيس الحكومة، ففي المادة رقم 8/، نصت على أن: تكون اختصاصات مجلس رئاسة الوزراء، المشكل من رئيس مجلس الوزراء وعضوية نوابه وثلاث وزراء، كالتالي:

1. اختصاصات رئيس مجلس الوزراء:
 - أ. تمثيل الدولة في علاقاتها الخارجية.
 - أ. اعتماد ممثلي الدول والهيئات الأجنبية لدى ليبيا.
 - أ. الإشراف على أعمال المجلس وتوجيهه في أداء اختصاصاته وتروؤس اجتماعاته.
2. اختصاصات مجلس رئاسة الوزراء:
 - أ. القيام بمهام القائد الأعلى للجيش الليبي.
 - ب. تعيين وإقالة رئيس جهاز المخابرات العامة بعد موافقة مجلس النواب.
 - ج. تعيين وإعفاء السفراء وممثلي ليبيا لدى المنظمات الدولية بناء على اقتراح من وزير الخارجية وفقاً للتشريعات الليبية النافذة.
 - د. تعيين كبار الموظفين وإعفائهم من مهامهم.
 - هـ. إعلان حالة الطوارئ والحرب والسلام واتخاذ التدابير الاستثنائية بعد موافقة مجلس الدفاع والأمن الوطني، على أن يعرض الأمر على مجلس النواب، خلال فترة لا تتجاوز عشرة 10 أيام من صدوره لاعتماده.
 - و. عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية على أن تتم المصادقة عليها من مجلس النواب⁽¹⁾.

ويتضح من بنود اتفاق الصخيرات الملزم للشرعية في ليبيا أن رئيس الوزراء بمفرده لا يجوز له توقيع الاتفاقيات الدولية بينما هي من اختصاصات مجلس الوزراء الليبي كاملاً.

3. قانونية الاتفاق

ذهبت كل من مصر وقبرص واليونان إلى عدم وجود أي أثر قانوني للاتفاق للأسباب التالية:

(1) انظر الموقع إلكتروني: <https://m.elwatannews.com/news/details/4448695>، تاريخ الزيارة 30/9/2020.

- عدم صلاحية حكومة فايز السراج دستورياً بموجب اتفاق الصخيرات بالمملكة المغربية لعام 2015 في إبرام مثل هذه المذكرات. إن مذكرات التفاهم والاتفاقيات المماثلة بين الدول تحتاج لعدة إجراءات داخلية قبل الإقدام عليها، منها موافقة البرلمان.
- لا وجود لحدود بحرية مشتركة مباشرة بين ليبيا وتركيا، وتركيا تخالف بذلك القانون الدولي والقانون الدولي للبحار حتى وإن لم تنضم إليه، والاتفاق يعنى اعتداء تركيا وحكومة الوفاق على الحقوق السيادية لليونان في المنطقة الاقتصادية الخالصة لليونان.
- اليونان ترى أن الاتفاقية خالفت أحكام القانون الدول للبحار لأنها تضمنت رسومات وخرائط رُسمت بالقرب من جزر كريت وكارباتوس ورودس اليونانية وهو ما يخالف القانون الدولي الذي يمنح الجزر منطقة اقتصادية خالصة عمقها 200 ميل بحري.
- تركيا دولة غير منضمة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، رغم أنها تطل على ثلاثة من البحار بما يدل أن نيتها على عدم التقيد بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة⁽¹⁾.
- تجاهل حقوق قبرص والجزر اليونانية في الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة.
- القول بأن توقيع المذكرة تم بسرعة خرافية وقياسية، تشخيص غير دقيق، لأن الاستراتيجية التركية المعلنة تستهدف التخلص من آثار معاهدة لوزان 1923 ، التي فُرضت عليها بعد هزيمة الحرب العالمية الأولى.
- تركيا وجهت خطاباً إلى الأمم المتحدة ، تدعي حقها في مناطق بحرية جنوب جزيرة رودس اليونانية ببحر إيجه، متجاهلة وجود جزيرة دوديكانيز ، وذلك تمهيداً لفرض مشروعية المذكرة، قبل أسبوعين من توقيعها.
- الحدود البحرية التركية تتمدد في نطاقها بـ 462,000 كيلومتر، لتشمل الساحل الشرقي لبحر إيجه، بما عليه من جزر يونانية، وأضخم المناورات العسكرية التركية في بحري إيجه والمتوسط، حملت نفس الاسم.

(1) انظر الموقع الإلكتروني <https://m.elwatannews.com/news/details/4448695>، تاريخ الزيارة 1/10/2020.

ثانياً- الدور المركزي للإمارات العربية المتحدة على الصعيد الإقليمي والدولي

تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادتها الحكيمة إلى تحقيق السلام والأمن في ليبيا، بهدف تحقيق الاستقرار وترسيخ ثوابت الأمن في المنطقة والعالم.

أ. الدعم للمؤسسات الوطنية الليبية

تتبع الأهمية السياسية للدولة من مخرجات التفاعلات بين المعطيات السياسية والاقتصادية والجغرافية والديموغرافية التي تتشكل في إطارها الدولة⁽¹⁾.

شددت القيادة الإماراتية الرشيدة مراراً وتكراراً، وفي أكثر من مناسبة على حرص دولة الإمارات رئيساً وحكومة وشعباً على استقرار الوضع الأمني والسياسي للشعب الليبي، تعبيراً منها عن عمق العلاقات بين الشعبين الشقيقين، ودفاعاً عن حق الشعب الليبي في الاستقرار والاستفادة من حقوقه البحرية في ظل أطماع الدول الأخرى، بما يعيد لبلاده دورها ومكانتها سواء في منظومة العمل العربي والأفريقي والمتوسطي والدولي، كما أكدت القيادة الإماراتية أن التزام دولة الإمارات بدعم واستقرار ليبيا ينطلق من انتمائها العربي والإسلامي وأن الأمن والاستقرار حجر الأساس الذي لا يمكن البناء والتطور دونه.

وقد ترجمت الإمارات موقفها الداعم للسلام في ليبيا، برفضها المطلق لحكم الميليشيات الخارجة عن القانون، ولجرائم الجماعات الإرهابية في مختلف أرجاء البلاد، والتي انتشرت بشكل واسع بعد الإطاحة بالنظام السابق، من أجل تحويل ليبيا إلى بؤرة للتطرف والإرهاب، وعندما شهدت طرابلس انقلاب الإخوان على نتائج الانتخابات البرلمانية للعام 2014 عبر منظومة "فجر ليبيا الإرهابية"، انحازت الإمارات إلى إرادة الشعب الليبي ومؤسساته الوطنية، وأكدت دعمها للحرب على الإرهاب، وهو ما أشاد به رئيس مجلس النواب المنتخب المستشار عقيلة صالح بقوله إن "الإمارات عبرت عن استعدادها لوضع كل إمكانياتها تحت تصرف الشعب الليبي لمساعدته على استرجاع حقوقه الوطنية وتحقيق السلام المنشود"⁽²⁾.

وعندما احتضنت الصخيرات المغربية حوار الفرقاء في العام 2015، كانت الإمارات من أول الدول الداعمة للحل السياسي، إذ سعت الإمارات إلى تقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع.

(1) د. محمد صادق إسماعيل، التجربة الإماراتية قراءات في التجربة الاتحادية، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2017)، ط1، ص28.

(2) انظر الموقع الإلكتروني: <https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports>، تاريخ الزيارة 19/11/2020.

ب. الدبلوماسية الإماراتية لإحلال السلام

مما لا شك به أن لغة الحوار والقانون والتفاوض والتصرف بحكمة كانت الهدف الأسمى للقيادة الإماراتية لحل الصراع والمشاكل الإقليمية والدولية.

1. الدور الإقليمي والدولي:

وقفت الإمارات موقفاً إيجابياً من كل المبادرات الإقليمية والدولية، وتنطلق السياسة الإماراتية من مبدأ المحافظة على الأمن والسلام الدوليين وحل الخلافات التي تظهر على الساحتين بالوسائل السلمية والابتعاد عن استخدام القوة أو حتى التهديد بها وهذا نتيجة طبيعية للسياسة المرنة⁽¹⁾ التي ينادي بها قادتها بشكل مستمر ويحثون عليها في على الصعيد الوطني وفي المحافل الدولية.

في 26/11/2020 طالبت الإمارات في الاجتماع التشاوري الذي عُقد على مستوى كبار المسؤولين في وزارات الخارجية الإماراتية والمصرية والسعودية والأردنية بتسوية الأزمة السورية وفقاً لقرار مجلس الأمن 22854 بما يحفظ وحدة سورية بحدودها البرية والبحرية كاملة وصون عروبتها ومقدراتها.

لحل النزاع في ليبيا، كان لها دور مساند للجهود المبذولة في مؤتمر باريس "اجتماع باريس"⁽²⁾ في مايو 2018، ومؤتمر باليرمو⁽³⁾ في نوفمبر من العام ذاته الذي اهتم بالتسوية السياسية للأزمة الليبية، والمحافظة على سيادة ليبيا ووحدة واستقلال أراضيها، وقدمت الإمارات الدعم الكامل للبعثة الأممية إلى ليبيا، وهذا الدور الإيجابي الداعم للمؤسسات الوطنية الليبية، عارضته دولاً أخرى تطمح في إطالة النزاع. وبمناسبة مؤتمر برلين حول

(1) د.سويم العزي، حسين سينو حسين، الشيخ زايد ودوره في نشوء وتطور دولة الإمارات العربية المتحدة، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015)، ص 137.

(2) تم عقد المؤتمر في فرنسا بين الأطراف الليبية المتنازعة، دعا لتحديد جدول زمني لاعتماد الدستور واعتماد قانون الانتخاب وتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية والالتزام بنتائجها وتعاون القوى الأمنية لإنجاحها وإنهاء الانقسام وبناء مؤسسات عسكرية وأمنية موحدة والموافقة على المشاركة في اجتماع سياسي شامل لمتابعة تنفيذ هذه المبادرة. د.عاطف السعداوي، عروبة ليبيا التائهة بين باليرمو وباريس، دورية آفاق عربية، فبراير 2019، العدد الخامس، القاهرة، ص: 195.

(3) استضافت مدينة باليرمو الإيطالية في 12 و13 نوفمبر 2018 مؤتمر دولي حول الأوضاع في ليبيا للوصول لخارطة طريق لحل الأزمة الليبية، بحضور أطراف ليبية وإقليمية ودولية. عبد الرحيم فهمي، الأزمة الليبية ومؤتمر باليرمو الدولي بإيطاليا: الخلفية والدلالات والتداعيات، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، يوليو 2019، العدد الرابع عشر، ص: 26.

ليبيا⁽¹⁾ في يناير 2020، أكدت دولة الإمارات دعمها تحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا، على أساس عدم التدخل في شؤونها الداخلية. وأكدت خلال المؤتمر أن رسالتها دائماً للعالم رسالة سلام وتنمية، وتدعم تحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا الشقيقة، القائم على عدم التدخل في شؤونها الداخلية ومساعدة الشعب الليبي الشقيق، ودعم طموحاته المشروعة في ترسيخ دعائم دولته الوطنية، وتحقيقه الوحدة والتنمية.

تبنت الإمارات مخرجات مؤتمر برلين، ودعت إلى تطبيقها بحذافيرها، كما ساندت جميع المبادرات التي تصب في هذا الاتجاه، ومنها إعلان القاهرة الصادر في السادس من يونيو الماضي، حيث أكدت الإمارات دعمها للمبادرة المصرية لإرساء السلام في ليبيا وحل الأزمة نهائياً وهذا ليس بالغريب عن هذه الدولة بفضل قيادتها الحكيمة؛ إذ تتميز السياسة الإماراتية باعتمادها على الدبلوماسية الهادئة⁽²⁾.

يعد موقف الإمارات من الأزمة الليبية موقف القوة الإقليمية المعبرة عن روح السلام والعملية من أجله، والتي تدفع إلى اعتماد شروطه الموضوعية وهي محاصرة الإرهاب، وحل الميليشيات، وحصر السلاح المنفلت في يد الدولة، ومنع القوى الخارجية من التدخل في شؤون ليبيا، وخاصة التدخل التركي السافر الذي كانت الإمارات من أول الداعين إلى وقفه، والتصدي المبكر لنتائجه الكارثية، ليس على ليبيا فقط، وإنما على دول الجوار.

2. بيان القاهرة 11 مايو 2020

في ختام اجتماع وزراء خارجية الإمارات ومصر وقبرص واليونان وفرنسا صدر في القاهرة⁽³⁾ في 11 مايو 2020 بيان مشترك عقب اجتماع وزراء خارجية مصر وقبرص واليونان وفرنسا إلى جانب دولة الإمارات وناقش التطورات في منطقة شرق المتوسط، وشدد الوزراء في البيان على:

- الأهمية الاستراتيجية لتعزيز وتكثيف مشاوراتهم السياسية.
- أشادوا بنتائج اجتماع القاهرة الذي عقد بتاريخ 8 يناير 2020 لتعزيز الأمن

(1) شاركت الأمم المتحدة في هذا المؤتمر إلى جانب حكومة ألمانيا وحكومات دول عدة ومنها الإمارات العربية المتحدة، تمثلت الأهداف الرئيسية للمؤتمر في التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء المعنية بالأزمة الليبية وتأمين مظلة دولية لحماية الحوارات الليبية حول مستقبل ليبيا. خيري عمر، التغيير في الصراع العسكري الليبي وتداعياته الإقليمية، مجلة دراسات شرق أوسطية، 2020، السنة 24، العدد 92، عمان، ص: 177.

(2) العزي، الشيخ زايد، مرجع سابق، ص 16.

(3) انظر الموقع الإلكتروني: <https://www.alroeya.com/>، تاريخ الزيارة 20/11/2020.

والاستقرار في شرق المتوسط.

- نددوا بالتحركات التركية غير القانونية الجارية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص.
- أدانوا كذلك تصاعد انتهاكات تركيا للمجال الجوي اليوناني بما في ذلك التحليق فوق المناطق المأهولة.
- أدانوا الاستغلال الممنهج للمدنيين من قبل تركيا والسعي لدفعهم نحو عبور الحدود البرية والبحرية اليونانية.
- طالبوا تركيا بالاحترام الكامل لسيادة كافة الدول وحقوقها في مناطقها البحرية في شرق البحر المتوسط.
- التأكيد على أن كلاً من مذكرتي التفاهم الموقعيتين بين تركيا وفايز السراج تتعارضان مع القانون الدولي.
- التزامهم بالعمل نحو حل سياسي شامل للأزمة الليبية تحت رعاية الأمم المتحدة⁽¹⁾.

ج. التعاون الإماراتي - اليوناني

تسعى الإمارات واليونان إلى توسيع الشراكة الاستراتيجية بينهما، هذا ما أكده وزير الخارجية الإماراتي سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، خلال لقائه نظيره اليوناني نيكوس دندياس، في العاصمة أثينا، مشدداً على أن هذه الشراكة الاستراتيجية بين البلدين قائمة على أسس صلبة وراسخة من الصداقة والاحترام المتبادل الذي يمكّن كلا الطرفين من تحقيق النمو والتوسع في مجموعة من القطاعات المختلفة. ووصف وزير الخارجية الإماراتي المباحثات التي أجراها في العاصمة اليونانية⁽²⁾ بالثمرة والبناءة؛ لبحثها مجالات التعاون الثنائي، بالإضافة إلى التركيز على القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، مشيراً إلى أن عقد هذه المحادثات بانتظام يعزز العلاقات القائمة بين البلدين منذ عام 1975، وبشكل عام يحقق التقارب بين الإمارات مع اليونان:

- وضع حد وإيقاف للتوغل التركي في المنطقة الذي يضرب بعرض الحائط كافة الجهود الإقليمية للتسوية.

(1) انظر الموقع الإلكتروني: <https://wam.ae/ar/details/1395302842129>، تاريخ الزيارة 27/11/2020.

(2) انظر الموقع الإلكتروني: <https://www.qposts.com>، تاريخ الزيارة 28/11/2020.

- تثبيت ميزان القوة ضد أنقرة في شرق المتوسط؛ إذ تعمل اليونان على تكوين عدة تحالفات في المنطقة؛ لتحقيق تفوق نوعي على تركيا، خصوصاً، أنها لا تمتلك من الناحية العسكرية قدرات تضاهي أنقرة.

د. القوة العسكرية والتهديد باستخدامها

بكل تأكيد عندما لا تجد لغة الحوار والتفاوض آذان صاغية لا بدّ من منطلق القوة أو من الذكاء التهديد بفرض القوة، وهذا بالفعل ما قامت به دولة الإمارات العربية المتحدة لمواجهة التوسع التركي.

1. تعزيز الدور الإقليمي لمصر

نتيجة موقف الإمارات العربية المتحدة الداعم للشرعية الليبية، فقد تعرضت للكثير من المخاطر، فأكثرت من خمس سنوات واجهت الإمارات رد فعل خطير في ليبيا التي تشهد حالة معقدة، ففي 25 يوليو 2013 هاجم مسلحون مجمع سفارة أبو ظبي في حي السياح في طرابلس بقديفة صاروخية، وكذلك في 13 نوفمبر عام 2014 انفجرت بعض القنابل بالقرب من سفارتي دولة الإمارات ومصر والتي كانت تستهدف بوضوح الدولتين المعارضتين للميليشيات المسلحة في العاصمة الليبية⁽¹⁾.

زادت دولة الإمارات العربية المتحدة مشاركتها مع قبرص، وقد رفعت أبو ظبي مستوى علاقاتها الدبلوماسية مع الحكومة القبرصية اليونانية، فعلى الرغم من أن مشاركة دولة الإمارات العربية المتحدة في التدريبات المشتركة مع اليونان لا تمثل سوى مؤشر واحد على مشاركة أبو ظبي المتزايدة في شرق البحر المتوسط فإنها يمكن أن تساعد في تعديل ميزان القوى في المنطقة، وباعتبارها شريكاً استراتيجياً قوياً لحكومة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، فإن علاقات دولة الإمارات العربية المتحدة النامية مع اليونان وقبرص تساعد في نهاية المطاف على تعزيز دور القاهرة في شرق المتوسط، على الأرجح على حساب القوة الكبيرة الأخرى.

إن مشاركة دولة الإمارات العربية المتحدة مع اليونان وقبرص تعزز جهود مصر نفسها، مما يؤثر بشكل أكبر على دبلوماسية تركيا الإقليمية في مجال الطاقة وخياراتها فيما يتعلق بقضية قبرص.

(1) خالد الجابر، سيغورد نيويارو، أزمة الخليج: إعادة تشكيل التحالفات في منطقة الشرق الأوسط، تحقيق حسين حمادة، (قطر: دار الوتد، 2020)، ط1، ص: 84.

2. المناورات الإماراتية – اليونانية

على الرغم أن الإمارات لا تمتلك أي حدود بحرية على البحر الأبيض المتوسط فإنها تدعم كلا من اليونان وقبرص في مواجهة تركيا، نظراً إلى الدور التركي في زعزعة الاستقرار الإقليمي وتغذية التوترات السياسية.

وكذلك رفضت دولة الإمارات العربية المتحدة ترسيم الحدود بين ليبيا وتركيا، ووصفته بأنه يمثل انتهاكاً للقانون البحري. في 27 آذار/مارس بدأت القوات الجوية اليونانية باستضافة مناورة "إنيوهوس 2017"، وهي مناورة متعددة الجنسيات للقوات الجوية المشتركة لمدة 11 يوماً، فيما تشمل الولايات المتحدة وإيطاليا، فإن مشاركة الإمارات العربية المتحدة في العمليات الجوية المعقدة تستحق التنويه. وبالتزامن مع مشاركة دولة الإمارات العربية المتحدة في "إنيوهوس" استضافت دولة الإمارات العربية المتحدة تدريبات عسكرية مشتركة مع مصر أطلق عليها اسم "زائد 2"، وضمت قوات برية وبحرية وجوية من البلدين، فضلاً عن عمليات إبرار لوححدات بحرية.

فالإمارات جادة في تقاربها مع اليونان، ولن تكتفي فقط بزيارات دبلوماسية أو مجالس تنسيقية مشتركة، وقالت هيئة الأركان اليونانية، إن 9 طائرات عسكرية إماراتية، وصلت إلى قاعدة "سودا" الجوية في 27 أغسطس 2020، وأوضحت أن أربعاً من تلك المقاتلات من طراز F-16 وواحدة من طراز C-130 وثلاث طائرات من طراز C-17 وواحدة من نوع A332، ويشدد المسؤولون في اليونان والإمارات على "عمق علاقات الصداقة بينهما"، ويجري التنسيق بين أبوظبي وأثينا حول القضايا السياسية، ومجالات التعاون المختلفة.

وأكد وزير الخارجية الإماراتي، الشيخ عبدالله بن زايد، ونظيره اليوناني نيكوس دندياس، رفضهما أي إجراءات تهدد الاستقرار في منطقة شرق المتوسط، وشددوا على أهمية احترام أحكام وقواعد القانون الدولي⁽¹⁾. وفي حدث هام أعلن الجيش المصري يوم الثلاثاء بتاريخ 1/12/2020 عن إجراء مناورات عسكرية ضخمة في البحر المتوسط⁽²⁾ بمشاركة كل من دولة الإمارات العربية المتحدة واليونان وفرنسا وقبرص وبصفة مراقب كل من المملكة العربية السعودية والأردن وإيطاليا وألمانيا.

(1) انظر الموقع الإلكتروني:

تاريخ الزيارة، [https:// www.aremnews.com/news/arab-world/gcc/2280262/amp](https://www.aremnews.com/news/arab-world/gcc/2280262/amp)، 30/11/2020.

(2) انظر الموقع الإلكتروني: https://www.arabic.rt.com/middle_east/1178982، تاريخ الزيارة 2/12/2020.

٥. النظرة الاستراتيجية للقيادة الإماراتية

مما لا شك فيه أن القيادة الرشيدة تنظر بعين الحكمة للمستقبل وهذا سر نجاح أية قيادة، وهو حال القيادة الإماراتية ممثلةً بسمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان الذي سار على النهج التقدمي لوالده المغفور له سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وتابع المسيرة التنموية الشاملة بكافة المجالات.

الإمارات تلعب دور هام ومحوري في تثبيت وتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وذلك بعد سنوات من الاضطرابات التي حدثت في تلك المنطقة، وكذلك تدعيم الموقف العربي وترميم الأمن القومي العربي الذي تم اختراقه بسبب الجماعات الإرهابية وانتشار الجماعات المتطرفة وسعيها للاستيلاء على عدد من الدول المهمة والاستراتيجية في المنطقة ومنها سوريا والعراق والتي مازالت تعاني بسبب انتشار الجماعات المسلحة المتطرفة، إن هذا الدور يأتي من أجل تعزيز المجالات الاقتصادية وتحقيق الرفاهية للشعوب من خلال اقتناص الفرص الاقتصادية وتدعيم الاستقرار في إقليم ظل مضطرا طوال أكثر من 10 سنوات ماضية وانهيار للعديد من الاقتصاديات في المنطقة.

ويمكن لليونان أن تفرض نفسها كدولة لها وزن في شرق المتوسط بالانضمام للبرنامج الإماراتي الفرنسي الذي بدأ لتحديث مقاتلات "ميراج 9-2000"، فضلاً عن المساهمة في إعادة إحياء الصناعة العسكرية اليونانية بالمجال البحري، فاليونان تسيطر تقريباً على بحر إيجه؛ وهو ما لا ترتضيه تركيا التي تحرص في المقابل على توسيع قوتها البحرية باستمرار. وهذه الخطوة ستفيد أبو ظبي وأثينا؛ نظراً لأن الإمارات مهتمة بتوسيع قاعدتها الصناعية في المجال البحري، واليونان تمتلك التاريخ والأيدي العاملة الماهرة في هذا المجال.

من جانبها، زادت دولة الإمارات العربية المتحدة مشاركتها مع قبرص. وقد رفعت أبو ظبي مستوى علاقاتها الدبلوماسية مع الحكومة القبرصية اليونانية على الجزيرة المنقسمة عرقياً بافتتاح سفارة لها في نيقوسيا. كما طورت الإمارات مكانة هامة لها في الاقتصاد القبرصي، حيث مُنحت شركة موانئ دبي العالمية، التي تتخذ من دبي مقراً لها، اتفاقيتي امتياز لميناء ليماسول القبرصي. بالإضافة إلى ذلك، تسعى دولة الإمارات لدور في تطوير صناعة الغاز الطبيعي في قبرص التي ترتبط الآن بمصر منذ أن وافقت قبرص على نقل الغاز إلى مصر من حقل "أفروديت" للغاز الطبيعي في بلوك 12 من المنطقة الاقتصادية الحصرية لقبرص.

النتائج

- ترسيم الحدود البحرية قضية هامة تحظى باهتمام على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- غنى منطقة شرق المتوسط بالغاز والنفط جعلها بؤرة للتوترات الدائمة وبيئة للتحالفات الخارجية.
- ترسيم الحدود بشكل ثنائي قبل الوصول للترسيم النهائي؛ يحقق مكاسب اقتصادية كبيرة للدول المعنية دون أن يكون عائقاً للترسيم النهائي.
- موضوع ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط له جانب إيجابي من منطلق آخر؛ إذ أسهم في توحيد الرؤى العربية للمخاطر الخارجية.
- منطلق الدبلوماسية الإماراتية الهادئة تارةً، والمناورات العسكرية مع الحلفاء تارةً أخرى أسهم في وقف الأطماع الخارجية وصون الأمن القومي العربي.

التوصيات

- لغة الدبلوماسية والحوار أساس نجاح أية عملية تفاوضية ومنها ترسيم الحدود البحرية.
- الترسيم بالإرادة المنفردة لن يُسهم في حل الصراع، بل سيصب الزيت على النار ويُعقد المشهد كثيراً.
- على تركيا الالتزام باتفاقية أعالي البحار 1982، على الرغم من عدم توقيعها عليها، إلا أن الاتفاقية قد أرست قواعد عرفية عامة ملزمة حتى للدول غير الموقعة.
- على تركيا الابتعاد عن عقد اتفاقيات ثنائية بين أحد طرفي النزاع الليبي، بل يجب التعامل مع ليبيا كدولة مؤسسات لها حكومة وبرلمان وجهاز مُفاوض معترف من الجميع.
- في حال فشل لغة الحوار لابدّ من نبذ منطق القوة لحل الصراع، وذلك باللجوء لمؤسسة دولية مستقلة كمحكمة العدل الدولية أو هيئة تحكيم دولية.
- كما يُقال: التهديد بالحرب؛ يمنع الحرب، فهو وسيلة أيضاً فعالة لمنع نشوء نزاع مسلح كما في المناورات بين الإمارات والدول الحليفة.

- ترسيم الحدود البحرية السورية واللبنانية والتركية والقبرصية يجب خضوعها لاتفاقية جامايكا باعتبار هناك حالات تداخل وتجاور للحدود وأخرى تقابل.
- وحدة الصف العربي والكلمة العربية خير وسيلة لصون الأمن القومي العربي والحقوق البحرية العربية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- الأحمد، د. بسام (2015). تحديد الحدود البحرية بين الدول المتقابلة والمتلاصقة. مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، 5(37).
- إسماعيل، د. محمد صادق (2017). التجربة الإماراتية: قراءات في التجربة الاتحادية. العربي للنشر والتوزيع.
- باكير، علي حسين (2020). رقعة الشطرنج اللبنانية - الإسرائيلية: النزاع على الحدود والغاز شرق المتوسط. ورقة تحليلية.
- بلعاوي، د. محمد مكرم وعمران، حسان (2019). تفكيك الخطاب الموالي لإسرائيل: الهند نموذجاً. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- الجابر، خالد ونيويارو، سيفغورد (2020). أزمة الخليج: إعادة تشكيل التحالفات في منطقة الشرق الأوسط (تحقيق حسين حمادة). دار الوند.
- الجبالي، عمر (2020). النزاع التركي - اليوناني في شرق المتوسط: أسبابه ومواقف الأطراف اللببية. مجلة دراسات شرق أوسطية، 24(93).
- الدليمي، د. محمد حمزة حسين والرفاعي، د. لبنى رياض عبد المجيد (2015). تاريخ العالم المعاصر. دار غيداء للنشر والتوزيع.
- السعداوي، د. عاطف (2019). عروبة ليبيا التائهة بين باليرمو وباريس. دورية آفاق عربية، 5(5).
- شاقوري، عبد القادر (2004-2005). الصراع اليوناني التركي حول جزيرة قبرص وبحر ايجه [رسالة لنيل شهادة الماجستير].
- صالح، د. محسن محمد والدنان، ربيع محمد ووهبة، وائل عبدالله (2020). اليوميات الفلسطينية. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- العزي، د. سويم و حسين، حسين سينو (2015). الشيخ زايد و دوره في نشوء وتطور دولة الإمارات العربية المتحدة. مركز الكتاب الأكاديمي.
- عمر، خيرى (2020). التغير في الصراع العسكري الليبي وتداعياته الإقليمية. مجلة دراسات شرق أوسطية، 24(92).
- علي، سامر عبد الهادي (2016). الغاز في شرق المتوسط: التحديات والإمكانيات. جريدة النهار، عدد 85/26079.
- عوض، د. جيهان عبد السلام (2019). أمريكا والربيع العربي - خفايا السياسة الأمريكية في المنطقة العربية. العربي للنشر والتوزيع.
- عويضة، شادي سمير (2019). استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- فلسطين اليوم (2019). مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. لبنان بيروت. العدد 4838.
- فهيم، عبد الرحيم (2019). الأزمة اللببية ومؤتمر باليرمو الدولي بإيطاليا: الخلفية والدلالات والتداعيات. مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 14(14).
- قدورة، عماد (2021). السياسة الخارجية التركية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- كرامر، هاينتس (2001). تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد (تحقيق فاضل جتكر). العبيكان للنشر.
- الكريم، د. محمد عبد (2019). ليبيا ما بعد القذافي. العربي للنشر والتوزيع.

- محمد، د. ضياء عبد المحسن (2016). الجغرافيا البولويتيكية. دارغيثاء للنشر والتوزيع.
- المظفري، د. نبيل (2010). العلاقات الليبية التركية. دار غيداء للنشر والتوزيع.
- نجم، د. أحمد مشعان (2017). مكانة تركيا الدولية - دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية. دار أمجد للنشر والتوزيع.
- النعامي، صالح (2011). اكتشافات الغاز الإسرائيلي قيمة إستراتيجية وتداعيات إقليمية، سلسلة تقييم الحالة. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.
- النويميس، سعود بن خلف (2014). القانون الدولي العام. مكتبة القانون والاقتصاد.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Arapoglou, S. (2002). *Dispute in the Aegean sea, the imia/ kardak crisis*. (Alabama: April 2002). <https://doi.org/10.21236/ADA420639>
- Atamn, M. (2019). *The cyprus dispute: The prerequisite for the solution of the eastern Mediterranean problem*. Turkuvez haberlesme.
- Kissinger, H. (1982). *Les anneés orangeuses*. Fayard. vol ii.
- Yayci, C. (n.d.). *Libya's role and effect on the efforts to limit the maritime jurisdictions in the east Mediterranean*. Article published on internet page. <https://m.elwatannews.com/news/details/4448695>.
- <https://www.aa.com.tr/ar/>.
- <https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/>.
- <https://www.alroeya.com/>.
- <http://www.annahar.com>.
- https://www.arabic.rt.com/middle_east/1178982.
- <https://www.dergipark.org.tr>.
- <https://www.erdemnews.com/news/arab-world/gcc/2280262/amp>.
- <http://www.enabbaladi.net>.
- <http://www.hafryat.com>.
- <http://www.m.youm7.com>.
- <https://marsad.ecsstudies.com/38814/>.
- <https://www.qposts.com/>.
- <http://www.skynewsarabia.com>.
- <https://wam.ae/ar/details/1395302842129>.

Romanized Arabic References:

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:

- al-'āhmd d bassāmu (2015). taḥdīda alḥudwdi albahriyyati bayna al-ddū'ali almutaqābilati wa-al-mutalāṣiqati majallatu jāmi'ati tishrīni lil-'ulūmi aliqtīṣādiyyati wa-al-qānūniyyati 37(5).
- 'ismā'yī d muḥammadu ṣādiq (2017). al-ttajribata al-'imārātyh qirā'ātun fi al-ttajribati alittihādiyyati al'arabiyyu lil-nnashri wa-al-ttawzī'i

- bākīrin 'aliyya ḥissayni 2020). ruq'ata al-sṣḥīṭranji al-llubnāniyyati – al-'isrā'īlyh al-nnizā'u 'alā alḥudwdi wa-al-ghāzi sharqa almutawassiṭi waraqatu taḥlīliyyatu
- bl'ā'ī d muḥammadu mukarramu wa'umrānun ḥissāni 2019). tafkīka alkhiṭābi almawwāliyyi l'isrā'īl alhindu namūdhajan markazu al-zzaytwnati lil-ddirāsāti wa-al-istishārāti
- aljābiru khāliḍa wnyūbār w syghwrđ 2020). 'azmata alkhalīji 'i'ādātu tashkīli al-ttaḥālufāti fi minṭaqati al-sṣharqi al'awsaṭi taḥqīqa ḥissayni ḥammādata dāra alwatadi
- aljibāliyyu 'umara 2020). al-nnizā'a al-ttarkīyya – alyūnāniyya fi sharqi almutawassiṭi 'asabbābuhu wamawāqifu al'aṭrāfi al-llibiyati majallatu dirāsāti sharqi 'awsaṭiyyati 24(93).
- al-dlymy d muḥammadu ḥamzati ḥissayni wa-al-rruffā'iyyi d libanā rīādu 'abdi almajīdi 2015). tārikha al'ālimi almu'āshiri dāru ghaydā'u lil-nnashri wa-al-ttawzī'i
- al-ssa'dāwiyyu d 'āṭifu 2019). 'urūbata libyā al-ttā'iḥati bayna bālīrmū'i wbārys dawriyyatu 'āfāqi 'arabiyyati 5).
- shāqwry 'abda alqādirī 2004- 2005). al-ṣṣīrā'a alyūnāniyya al-ttarkīyya ḥawla jazīrati jazīrati qubruṣīn wabaḥri ayjh risālatan linayli shahādati almājīstīri
- ṣāliḥun d muḥsinu muḥammadu wa-al-ddinānu rabī'a muḥammada wawahabatan wi'ila 'abdāllaha 2020). alyawmiāti alfilasṭīniyyata markazu al-zzaytwnati lil-ddirāsāti wa-al-istishārāti
- il'azī d sīm wa ḥusīna ḥissayni sīnū 2015). al-sṣhaykha zāyada wa dawwarahu fi nushū'in wataṭawwuri dawlati al'imārāti al'arabiyyati almuttaḥīdati markazu alkitābi al'akādīmiyyi
- 'umarun khayriyya 2020). al-ttaghayyura fi al-ṣṣīrā'ī al'askariyyi al-llibiyi watadā'yātihi al'iqlīmiyyati majallatu dirāsāti sharqi 'awsaṭiyyati 24(92).
- 'aliyyun sāmira 'abdi alḥāddīyyi 2016). alghāza fi sharqi almutawassiṭi al-ttaḥaddīātu wa-al-'imkāniātu jarīdatu al-nnahāri 'adada 85 / 26079.
- 'iwaḍa d jīhānu 'abdi al-sullāmi 2019). 'amrīkā wa-al-rrabī'a al'arabiyya- khafāyā al-ssiāsati al'amrikiyyati fi alminṭaqati al'arabiyyati al'arabiyyu lil-nnashri wa-al-ttawzī'i
- 'ū'ayḍatun shāddī samīra 2019). istighlāala alghāzi al-tṭabī'iyyi fi ḥawḍi sharqi almutawassiṭi wa'alā'āqatīhi bi-al-nnufūdhi al-asrā'īly fi alminṭaqati markazu al-zzaytwnati lil-ddirāsāti wa-al-istishārāti
- filasṭīnu alyawmi 2019). markaza al-zzaytwnati lil-ddirāsāti wa-al-istishārāti lubnānu bayrūtī al'adadu 4838.
- fahīmūn 'abda al-rraḥīmi 2019). al'azmata al-llibiyata wamu'utamara bālīrmū'i al-ddawliyyi b'iṭālyā alkhalfiyyatu wa-al-ddalālātu wa-al-ttadā'yātu markazu alḥaḍāarti lil-ddirāsāti wa-al-buḥwṭhi 14).
- quḍūratun 'imāda 2021). al-ssiāsata alkharījiyyata al-ttarkīyyata almarkazu al'arabiyyu lil-'ābhāthi wadirāsati al-ssiāsāti
- krāmīr ḥaynts 2001). turkayā almutaghayyiratu tabḥathu 'an thawbi jadīdi taḥqīqa fādila jtkr al-'bykān lil-nnashri alkarīmū d muḥammadu 'abdi 2019). libiyyan mā ba'da alqaddhāfiyyi al'arabiyyu lil-nnashri wa-al-ttawzī'i
- muḥammadun d dīā'u 'abdi almuḥsīni 2016). aljuḡhrāfiyyā al-bwlītykyh dārghyṭhā' lil-nnashri wa-al-ttawzī'i
- almuzaffariyyu d nabīlu 2010). al'alā'āqāti al-llibiyati al-ttarkīyyati dāru ghaydā'u lil-nnashri wa-al-ttawzī'i
- najmun d 'aḥamīda mushī'āni 2017). makānatan tarkyā al-ddawliyyata – dirāsatan fi al-ttawāzunāti al'iqlīmiyyati

ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط وبحر إيجة بين الدبلوماسية والعسكرة (130-165)

wa-al-ddawliyyati dāru 'amjadu lil-nnashri wa-al-ttawzī'i

al-nna'āmiyyu ṣāliḥa (2011). iktishāfāti alghāzi al-'isrā'īly qīmata 'istrātijiyatin watadā'yātin 'iqlimiyyatin silslata taqyīmi alḥālāti almarkazu al'arabiyyu lil-'ābhāthi wadirāsāti al-ssiāsiyyāti

al-nīmays su'ūda bn khalfi (2014). alqānūna al-ddawliyya al'amma maktabatu alqānūni wa-al-iqtisādi

Delimitation of maritime boundaries in the Eastern Mediterranean and the Aegean Sea: Diplomacy and Militarization

Mohmad Ameen Sbeaha⁽¹⁾

Abstract:

Formerly, the sea was an area that separated countries and kept them away from each other, but in the course of time, it became the most important area for convergence between them. As a result, many international agreements were concluded in this regard to demarcate maritime borders and avoid armed conflicts. One such an agreement was the Geneva Convention in 1958 and the United Nations Convention on the Law of the Sea in 1982, which had an important role in solving the problem of defining marine areas between coastal countries and dividing them. The conflict has arisen again over energy resources in the Eastern Mediterranean and the Aegean Sea. Initial estimates suggest that the Eastern Mediterranean ranks third in gas reserves after the Arabian Gulf and the Caspian Sea. Turkey announced that it has continued exploration of oil and gas in the disputed areas, including Libya, despite the threats by European and Arab countries. This led to the conclusion of bilateral agreements, holding group conferences among states representatives on the Arab and European levels, in addition to the conduct of military exercises that included countries such as the UAE, Egypt, Greece and Cyprus.

Keywords: Eastern Mediterranean, Aegean Sea, UAE, Turkey.

(1) Faculty of law - University of Aleppo (Aleppo – Syria)
mohmdsbeaha@gmail.com